الفكر الاقتصادي الماركانتيلي (التجاريون)

أولا- تعريف المدرسة التجارية وعوامل ظهورها ومبادؤها:

1- تعريف المدرسة التجارية:

المدرسة التجارية (المعروفة أيضا باسم الفكر أو المذهب الماركنتيلي) هي مذهب اقتصادي يهدف بشكل أساسي إلى بناء دولة قوية وغنية؛ يدعو إلى سياسات تحقق فائضا في الميزان التجاري يسمح بتراكم الذهب والفضة، باعتبار ذلك مؤشرا على صحة الاقتصاد الوطني.

يسعى الفكر التجاري إلى تعزيز قوة الاقتصاد الوطني من خلال تنظيم التجارة، وتعزيز الصادرات والحد من الواردات؛ كما يركز على دور الدولة في السيطرة على النشاط الاقتصادي لتعزيز الثروة الوطنية، حتى لو تم ذلك عبر التوسع الاستعماري وحماية التجارة بالقوة العسكرية.

2- العوامل التي ساهمت في ظهور المدرسة التجارية:

ظهرت المدرسة التجارية كنتيجة لتطورات اجتماعية وسياسية واقتصادية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر في أوروبا:

- **انهيار الإقطاع وظهور الدول القومية:** أدى انهيار النظام الإقطاعي (الذي كان يتميز بالاقتصاد المحلي والنشاط الزراعي المكتفي ذاتيا) إلى بداية تشكل الدول القومية في أوروبا. ومع ظهور هذه الدول المتنافسة أصبح من الضروري وجود حكومات مركزية قوية لحماية المصالح الوطنية وتعزيزها.

- **التوسع التجاري:** ساهم نمو التجارة الذي سهله اكتشاف طرق ومناطق تجارية جديدة في ظهور اقتصادات استعمارية، وهذا بدوره أعطى دفعة قوية للتصنيع والتجارة الواسعة النطاق ما دعم السياسات التجارية.

- **صعود الرأسمالية التجارية:** أدى استبدال المقايضة بنظام اقتصادي يعتمد على النقود وظهور الشركات المساهمة إلى تمكين المشاريع التجارية الكبرى. هذا التحول الاقتصادي كان من بين الأسس الذي قامت عليه أفكار المذهب التجاري.

- **الابتكار والتقدم العلمي:** لعبت الابتكارات (مثل الطباعة والتطورات في الملاحة) دورا هاما في تعزيز التجارة الدولية وتطوير الأفكار التجارية.

- **التعاون بين الدولة والتجار:** تعاونت الحكومات مع التجار لتنفيذ سياسات تحمي الصناعات المحلية وتشجع الصادرات. شملت هذه السياسات التعريفات الجمركية والقوانين البحرية وغيرها من التدابير الوقائية.

- **الإصلاح الديني**: أدت حركة الإصلاح الديني إلى إضعاف سلطة الكنيسة الكاثوليكية، مما عزز أفكار الفردية والحرية الشخصية. شجعت البروتستانتية قيم الادخار والعمل الاقتصادي وحقوق الملكية، والتي تتماشى مع القيم التجارية وتدعم نمو التجارة.

- **التحولات الثقافية**: عزز عصر النهضة الأفكار الإنسانية والسعادة المادية، مما تحدى القيم الدينية المسيحية في العصور الوسطى. شجعت هذه التحولات الثقافية السعي لتحقيق الثروة والتجارة وتراكم الممتلكات المادية

3- مبادئ الفكر التجاري:

قام الفكر التجاري أساسا على المبادئ التالية:

- **الثروة من خلال المعادن النفيسة**: ركز الفكر التجاري على أن ثروة الأمة تُقاس بتراكم المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، وهي مصدر قوة اقصاد الدولة، وذلك من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري أساسا.

- **الفائض في الميزان التجاري**: يعتبر الحفاظ على فائض في الميزان التجاري مبدئا أساسيا، وذلك من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، حيث اعتبر هذا النهج وسيلة رئيسية لجلب الثروة إلى الدولة.

- **التنظيم الحكومي**: لعبت الحكومات دورا أساسيا في تنظيم الاقتصاد لحماية المصالح الوطنية؛ ويشمل ذلك سياسات تشجيع الصادرات وتقييد الواردات وإنشاء الاحتكارات، فضلا عن تنظيم الأجور والأسعار.

كما يمكن اضافة المبادئ التالية:

- **التركيز على القوة الوطنية**: ربط المذهب التجاري السياسات الاقتصادية بالقوة الوطنية، وكان تراكم الثروة ضروريا لدعم التوسع العسكري والقوة السياسية وإنشاء المستعمرات.

- **العمالة والسكان**: اعتبر الفكر التجاري أن العمالة وزيادة عدد السكان ضروريان لزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي. ولهذا السبب دعم السياسات التي تشجع على النمو السكاني الكبير لتوفير العمالة الرخيصة.

- **استغلال المستعمرات**: استُخدمت المستعمرات كأسواق للسلع المصنعة ومصادر للمواد الخام، مع ضمان تدفق الثروة إلى البلد الأم من خلال القيود الاحتكارية على التجارة.

رابعا- أهمية الفكر التجاري وتطبيقاته:

1- أهمية الفكر التجاري:

يمكن توضيح أهمية هذه المدرسة الفكرية من الجوانب التالية:

- **توفير أسس للسياسات الاقتصادية الحديثة**: مثل الفكر التجاري تحولًا من الاقتصاد الإقطاعي إلى نظام يركز على التجارة والتوسع الاقتصادي. وساهم في وضع أسس لاقتصادات رأسمالية حديثة من خلال التركيز على التجارة والصناعة.

- **تقدم التجارة والملاحة**: أدى التركيز على التجارة إلى تقدم في تقنيات الملاحة والتوسع في شبكات التجارة العالمية، مما أعاد تشكيل الاقتصاد العالمي.

- **دعم الصناعات الوطنية**: دعمت السياسات التجارية نمو الصناعات المحلية من خلال فرض تعريفات جمركية على الواردات ومنح إعانات للمصدرين، مما ساعد الدول على تطوير قدراتها الصناعية.

- **القومية الاقتصادية**: عزز الفكر التجاري القومية الاقتصادية من خلال إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي والحد من الاعتماد على السلع الأجنبية. وساعد ذلك في تشكيل الأساس للثورات الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

- **الجمع بين الأهداف الاقتصادية والسياسية**: من خلال ربط الثروة بالقوة الوطنية، أثر الفكر التجاري على تشكيل حكومات مركزية قوية قادرة على دعم الهيمنة العسكرية والسياسية.

2- تطبيق الفكر التجاري:

2-1- السياسات الاقتصادية الرئيسية في ظل الفكر التجاري:

من أهم الدول التي طبقت الفكر التجاري: فرنسا، أنجلترا، اسبانيا والبرتغال، هولندا. وقد تجلى تطبيق أفكار التجاريين في العديد من الممارسات من طرف الحكومات، نذكر منها خصوصا:

- تشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛

- تشجيع التصنيع ومنع تصدير المواد الخام؛

- تعزيز القوة البحرية؛

- الأجور المنخفضة والنمو السكاني.

2-2- السياسات التجارية وفق الفكر التجاري:

تمحورت السياسات الماركنتيلية حول تعزيز قوة الدولة وثروتها من خلال التحكم في التجارة وتراكم المعادن ودعم الصناعات الوطنية.

- **السياسة المعدنية:** تعتبر ثروة الدولة مرتبطة مباشرة بكمية الذهب والفضة المتوفرة لديها، فتراكم هذه المعادن سيؤمن قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية. في هذا الاطار استفادت اسبانيا من الذهب والفضة المستخرج من مستعمراتها في أمريكا اللاتينية خلال القرن السادس عشر.

- **السياسة الصناعية:** عملت على تشجيع الصناعات الوطنية عن طريق توفير دعم حكومي مثل الإعفاءات الضريبية والمنح والاحتكارات، الى جانب نقل التكنولوجيا. ويتم تصدير مخرجات هذه الصناعات ليكون

المقابل في شكل معادن نفيسة تعزز الفائض التجاري والقوة الاقتصادية للدولة. في هذا الاطار وتحت قيادة كولبير أنشأت فرنسا مصانع حكومية ووضعت معايير إنتاج صارمة خلال القرن السابع عشر.

السياسة التجارية: يتم التركيز على تعزيز التجارة الخارجية من خلال تحقيق فائض تجاري إيجابي. وقد شجع المركنتيليون على زيادة الصادرات وتقييد الواردات، عبر فرض ضرائب ورسوم جمركية عالية على البضائع المستوردة. وهنا نلاحظ مثلا أن انجلترا قد شجعت التوازن التجاري لصالحها من خلال الحد من تصدير الذهب والفضة، وذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر

خامسا- أهم مفكري المدرسة التجارية وآراؤهم:

يشترك مفكرو المدرسة التجارية في هدف تحقيق الازدهار الاقتصادي من خلال دعم الدولة للتجارة وإدارة الموارد، لكنهم اختلفوا في نهجهم تجاه تدخل الحكومة ودور التجارة والتوازن بين الزراعة والصناعة. نذكر من هؤلاء: توماس مون، جان بابتيست كولبير، ويليام بيتي، فيليب فيلهلم فون هورنيجك (1640–1714)، دادلي نورث (1641–1691)، ريتشارد كانتيلون (1680–1734). وسوف نقتصر على ذكر أهم المفكرين.

1- توماس مون Thomas Mun (1571–1641) :

ركز مون (إنجلترا) على أهمية الحفاظ على فائض في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات. في سبيل ذلك دعا إلى الاستخدام الاقتصادي للموارد الطبيعية واستصلاح الأراضي المهملة لتقليل الاعتماد على الواردات، كما دعم تصدير السلع المصنعة واعتبر أن الفوائد على القروض مفيدة للنمو الاقتصادي إذا تم استخدامها في أنشطة إنتاجية. لقد شدد مون على ضرورة تدخل الحكومة لحماية السياسات التجارية، وأقر بأهمية الضرائب لدعم الدولة.

2- جان بابتيست كولبير Jean-Baptiste Colbert (1619–1683):

أحد أبرز دعاة الفكر التجاري الفرنسي، طبق سياسات لتعزيز الاقتصاد من خلال تشجيع الصناعات مثل المنسوجات، وإنشاء شركات تجارية احتكارية تحت رعاية ملكية. دافع عن التنظيم الداخلي الصارم ، كما ركز على حماية الصناعات التحويلية من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة، مع إهمال الزراعة. على الرغم من أن هذه السياسة أدت إلى تباينات اقتصادية داخلية كبيرة، فقد ساهمت في توسيع الصناعة والتجارة.

3- ويليام بيتي William Petty (1623–1687):

أبرز بيتي (إنجلترا) دور العمل كمصدر للثروة وقدم مفاهيم لتقييم الاقتصاد. وعلى الرغم من أنه لم يكن ملتزماً بشكل كامل بالفكر التجاري، إلا أنه شدد على أهمية الإدارة الفعالة للموارد والتجارة؛ كما دعم السياسات الضريبية التي تشجع الإنتاجية الاقتصادية دون فرض أعباء ثقيلة على الأفراد.

سادسا- نقد الفكر التجاري:

تمت مناقشة ونقد الفكر التجاري بشكل واسع من قبل الاقتصاديين والعلماء على مر الزمن. وفيما يلي ملخص لأهم الانتقادات الموجهة إلى أفكار التجاريين:

- **التركيز المفرط على المعادن النفيسة**: كان النظر الى الثروة تبسيطيا للغاية، وتجاهل أشكالا أخرى من الثروة مثل الأراضي والصناعات والسلع.

- **مفهوم ميزان التجارة المضلل**: لقد تجاهل هذا الفكر الفوائد المتبادلة للتجارة الحرة، وانها ليست لعبة صفرية من حيث أن مكاسب دولة ما يمكن أن تأتي فقط على حساب دولة أخرى.

- **إهمال الزراعة**: هذا الإهمال يمكن ان يؤدي الى اختلالات اقتصادية ومعاناة للعمال الزراعيين.

- **استغلال العمال والمستعمرات**: تطبيق السياسات التجارية ساعد في الإبقاء على العمال في مستويات معيشية بالكاد تكفي للعيش، كما تم استغلال المستعمرات لاستخراج المواد الخام والثروات.

- **عدم الكفاءة الناتجة عن الحماية الاقتصادية**: من شأن اليات الحماية المعتمدة تشويه آليات السوق وانخفاض الكفاءة الاقتصادية.

- **غياب المنهج العلمي:** لقد اعتُبر تركيز الفكر التجاري على العوامل النقدية بدلا من العوامل الحقيقية (مثل العمالة والموارد) أحد أوجه القصور الرئيسية.

- **الدعوة إلى تدخل الدولة والاحتكارات**: دعا هذا الفكر الى تدخل الدولة والاحتكار على حساب الحريات الاقتصادية الأوسع، وانتقد هذا النهج لكونه يعزز من عدم الكفاءة والفساد.

الملخص:

المدرسة التجارية مذهب اقتصادي سعى لتعزيز قوة الدولة وثروتها عبر تحقيق فائض تجاري لتراكم الذهب والفضة. تطورت هذه المدرسة في أوروبا بين القرنين السادس عشر والثامن عشر بسبب: انهيار الإقطاع، ظهور الدول القومية، التوسع التجاري، صعود الرأسمالية، التقدم العلمي، التعاون بين الدولة والتجار. ركزت مبادؤها على أهمية المعادن النفيسة والتنظيم الحكومي وميزان التجارة الإيجابي وزيادة السكان. دعمت سياسات صناعية وتجارية لحماية الصناعات المحلية وتعزيز الصادرات.

كان للمفكرين مثل توماس مون وجان بابتيست كولبير أدوار محورية، حيث ركزوا على تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الواردات. رغم نجاح هذه المدرسة في دعم التصنيع والقوة الوطنية، تعرضت لانتقادات بسبب تركيزها على المعادن النفيسة وإهمال الزراعة واستغلال العمال والمستعمرات ودعوتها لتدخل الدولة والاحتكارات، مما أدى إلى اختلالات اقتصادية.